UNITED NATIONS

OCT 10 1980

الأمم المتحدة

A/C.2/35/L.16
16 October 1980
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

اللجنة الثانية

الهند ٦٢ (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية
لمنظمة الأمم المتحدة : تقرير الأمين العام

فنزويلا : مشروع قرار*

الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية
من أجل التنمية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والسى قرارها ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى .

وان تشير ايضا الى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٧٦٨ (د-٥٤) المؤرخ في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٣ ،

وان تشير كذلك الى قرارها ١١٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ ، وبوجه خاص الجزء الخامس من مرفق القرار المذكور ،

* يقدم وفد فنزويلا مشروع القرار هذا باسم الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

••/••

00-24542

وان لا تفوتها أهمية تنفيذ التوصيات الواردة في قرارها ١٦٧/٣٢ تنفيذًا تامًا ودون ابطاء لا موجب له .

وان تؤكد من جديد استمرار سريان توافق الآراء لعام ١٩٧٠ والوارد في مرفق قرارها ٢٦٨٨ (د-٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ والمبادئ التوجيهية بشأن الأبعاد الجديدة في التعاون التقني الواردة في قرارها ٣٤٠٥ (د-٣٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ .

وان تشير الى قرارها ٢١٣/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، الذي قررت فيه ، في جملة أمور ، أن تنظر في دورتها الخامسة والثلاثين ، في انشاء مجلس ادارة واحد للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية ، ورجت من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع ويقدم توصيات في هذا الصدد .

وان ترى أن الأنشطة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة يمكن أن تساهم مساهمة ذات مغزى في التنمية المعجلة للبلدان النامية وفي تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وبالتالي في انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وقد درست تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (١) الذي طلبته في قرارها ٢٠١/٣٣ المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، وان تلاحظ باهتمام الفقرة ٨ من التقرير المتعلقة بتصنيف الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في فئات ،

وان يساورها القلق لأن جزءًا كبيرًا من الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني لمنظمة الأمم المتحدة يستوعب في التكاليف الادارية وتكاليف الدعم الأغرى للوكالات الممولة والمنفذة .

وقد نظرت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٨٠/٦٦ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية .

وان ترى أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تشمل ، في جملة أمور ، تلك الأنشطة التي تتسم بطابع التعاون الانمائي والتي تسمى الى تعبئة او زيادة امكانيات وطاقات البلدان على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتميز الرفاه ، بما في ذلك ، من بين أمور اخرى ، نقل الموارد الى البلدان او المناطق النامية بشكل ملموس او غير ملموس .

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (١) ؛

٢ - تعرب عن بالغ قلقها لأن التبرعات المالية المقدمة للأنشطة التنفيذية من أجل

التنمية التي تضطلع بها المنظمة لم تزد كثيرا بل وقصرت عن بلوغ الاهداف التي حددتها الهيئات الدولية الحكومية ذات الصلة ؛

٣ - ترجو من الأمين العام ، بعد التشاور مع رؤساء اجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة ، ان يضمن تقريره السنوي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، توصيات محددة بشأن التدابير الرامية الى تخفيض التكاليف الادارية وغيرها من تكاليف الدعم في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، بما في ذلك التدابير الممكنة والمحددة في تقرير المدير العام ؛

٤ - ترجو كذلك من الأمين العام ورؤساء اجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة ان يعتمدوا في غضون ذلك كل التدابير الممكنة لتحسين اجراءات التنظيم الاداري وتخفيض التكاليف الادارية وغيرها من تكاليف الدعم في تنفيذ البرامج والمشاريع في ميدان الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، وترجو من الأمين العام ان يضمن تقريره السنوي التالي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ما أحرز من تقدم في هذا الخصوص ؛

٥ - تكرر الاعراب بقوة عن الحاجة الى زيادة كبيرة وحقيقية في تدفق موارد الأنشطة التنفيذية على أساس مستمر ومضمون ، ويمكن التنبؤ به ؛

٦ - تحت بقوة جميع البلدان المتقدمة النمو المتبرعة أن تزيد على نحو سريع وبشكل كبير ، مساهمتها في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها المنظومة ، وذلك على اساس مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به ؛

٧ - تحت جميع البلدان التي بمقدورها ان تفعل ذلك ، على أن تبين ، اثناء عقده تصديقاتها ، ما يحتمل أن تقدمه على فترة متعددة السنوات من تبرعات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها المنظومة ، واضحة في اعتبارها ضرورة تأمين زيادة الموارد بالقيمة الحقيقية ؛

٨ - تدعو مجالس ادارة الاجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء ، الى ان تنظر في طرق ووسائل جديدة ومحددة لتعبئة موارد متزايدة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على اساس مستمر وأيد ومضمون التنبؤ به ، وترجو من الأمين العام ان يدمج التوصيات الصادرة عن مجالس الادارة بشأن هذه المسألة في التقرير الذي سيقدم الى الاستعراض الشامل التالي لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ؛

٩ - تحت البلدان المتقدمة النمو المتبرعة على ان تتيح بحصة منتظمة ، معلومات شاملة عما تبدلها من جهود المساعدة الانمائية في ميدان الأنشطة التنفيذية داخل اطار منظومة الأمم المتحدة ، وذلك في ضوء الالتزامات التي تصهت بها ؛

١٠ - تؤكد ان الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ينبغي أن تسهم اسهاما فعالا في التنمية المصجلة للبلدان النامية وفي تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لتسهم بذلك في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

- ١١ - تؤكد من جديد ان المسؤولية عن تنفيذ المشاريع ينبغي ان يصبهذ بها الى حكومات ومؤسسات البلدان المستفيدة ، وأن الأنشطة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة ينبغي ، تحقيقا لهذه الغاية ، ان تؤدي الى عدة امور منها الاسهام الفعال في تدريب موظفي البلدان المستفيدة ؛
- ١٢ - ترجو من المدير العام أن يشرح بمزيد من الاسهاب في تقريره الى الاستعراض الشامل التالي لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، الثغرات التي جرى التطلع الى وجودها في الأنشطة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة ، وخاصة فيما يتعلق باعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأن يقترح طرقا ووسائل لسد هذه الثغرات ، فتعزز بذلك مناهضة الأمم المتحدة وتصبح اكثر استجابة لحاجات البلدان النامية ؛
- ١٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة تقريرا سهويا عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، ينبغي أن يتاح ايضا للملم لمؤتمر عقد التبرعات من أجل الأنشطة الانعائية ، على ان يتضمن معلومات احصائية شاملة بشأن جميع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها مناهضة الأمم المتحدة ، بما في ذلك ، المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة في الفقرة ٣١ من قرارها ١٤٧/٣٢ ، والواردة في التذييلين الثاني والثالث لتقرير المدير العام (١) مع شرحها بمزيد من الاسهاب ؛
- ١٤ - تقرر الاضطلاع باستعراض شامل لسياسة الأنشطة التنفيذية مرة كل اربع سنوات ، على اساس نهج متعاضد وموحد ومنتظم ؛
- ١٥ - ترجو من الأمين العام أن يصبهذ ، لغرض الاستعراض التالي لهذه السياسة ، الى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بمهمة اعداد تقرير شامل عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وفقا للمنهجية المستخدمة في الوثيقة A/35/224 ولاحكام هذا القرار ، وذلك لتقديمه الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛
- ١٦ - تقرر أن تنظر ، في استعراضها الشامل التالي لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، في مسألة انشاء هيئة ادارة وحيدة لما تضطلع به الأمم المتحدة من الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية .